المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

تقرير

عن التربية غير النظامية

ملخص

فبراير
2017

المفهوم؛ السياق والمرجعيات والأبعاد

أ- المفهوم

يُقصد بالتربية غير النظامية في هذا العمل، وفق المفهوم المعتمَد ببلادنا، البرامج التعليمية الموجَّهة للأطفال واليافعين ذكورا وإناثا المتراوحة أعمارهم، بالأساس، بين 8 و15 سنة، الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة، أو أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة قبل استيفاء التعليم الإلزامي. وهي برامج تتوخى تمكين هؤلاء من الاستدراك وإعادة التمدرس والإدماج في التعليم أو التكوين المهني النظاميين.

ب- السياق والمرجعيات

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ برنامج عمل المجلس برسم سنتي 2016-2017، في إطار الإحالة الذاتية. ويتوخى المجلس به تقديم حلول استدراكية ومؤقتة يكون هدفها الأساس إعادة إدماج الفئات المستهدفة بهذه البرامج في آجال ملائمة، في التمدرس النظامي، واستهداف الإقرار المستديم لتربية نظامية متاحة للأطفال (ات) المغاربة كافة، ومن ثم القطع، بعد هذا الأمد، مع هذا النوع من البرامج التي تُعد حالة غير طبيعية، وتجليا من تجليات فشل المنظومة التربوية في تعميم التعليم.

يجدر التذكير بأن المجلس الأعلى للتعليم سبق أن أدلى برأي في موضوع «واقع وآفاق برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية» سنة 2009، غير أنه، وبعد مُضي ما يقارب ثماني سنوات على إصداره، لم تتمكن برامج التربية غير النظامية من إتمام مهمتها الاستدراكية. من ثم، فهذا التقرير يستند، في بعض جوانبه، إلى الأفكار الواردة في هذا الرأي ولاسيما بالنسبة لإحصاء الأطفال (ات) المعنيين؛ فضاءات الاستقبال؛ التأطير؛ التمويل؛ التتبع والتقييم، من منطلق الاشتغال بمنطق الاستمرارية واستثمار التراكم في عمل المجلس.

يرتكز المجلس في تقديم تصوره لمعالجة هذه الإشكالية المركزية على منطلق مزدوج الاتجاه:

- أولا، اعتماد آليات وحلول استدراكية، يكون هدفها الأساس إعادة إدماج الفئات المستهدفة بهذا النوع من البرامج التربوية غير النظامية في التمدرس النظامي خلال أمد محدود في الزمن؛

- ثانيا، استهداف الإقرار المستديم لتربية نظامية متاحة للطفلات والأطفال كافة، على أساس الإنصاف والمساواة، والاستفادة من تعليم ميسَّر الولوج وذي جودة، في استحضار لأحكام الدستور، وتوجهات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب؛

يستند المجلس في ذلك إلى جملة من المبادئ الموجهة، ويتوخى تحقيق أهداف أساسية تتمثل، على الخصوص، فيما يلي:

- أولا، اعتبار أن وجود برامج التربية غير النظامية واستمرارها وتوسعها يعدّ حالة غير طبيعية، وأن استمرار هذا الواقع المختل يمثل مؤشرا قويا على اختلال واضح راكمته المنظومة التربوية النظامية عبر عقود من الزمن؛

- ثانيا، الوقوف على الحالة الراهنة للتربية غير النظامية وللبرامج التي تنهجها على

نحو يتوخى إبراز الإشكاليات والانعكاسات السلبية المرتبطة بهذا النوع من التربية على نجاعة المدرسة النظامية؛

- ثالثا، توخي تقديم اقتراحات وتوصيات استشرافية وهادفة، تكون غايتها الأساس تجاوز هذه الحالة غير الطبيعية في غضون أمد زمني ملائم ومحدود؛

- رابعا، التأكيد على الدور المؤقت لبرامج التربية غير النظامية في تحقيق أهداف التعميم الشامل لتعليم جيد، ومن ثم، لا ينبغي اعتبارها منظومة موازية، بالنظر إلى ضرورة إنهاء وجودها ببرامج مكثفة وناجعة تُفضي إلى اندماج المتعلمين (ات) كافة في المدرسة النظامية.

إن التوجهات الكبرى للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، تجعل هذا الهدف المركزي غير قابل للتأجيل أو التمديد، بل وتجعل تحقيقه من أولويات المراحل الأولى لتطبيق الإصلاح.

ج- الأبعاد التي يحيل إليها الموضوع

• **البُعد الحقوقي :** التنصيص الصريح للدستور على الحق في التربية والتكوين للجميع على قدم المساواة وتكافؤ الفرص في الولوج والجودة؛

• **البُعد التربوي :** توفير عرض تربوي وبيداغوجي مؤقت لتعليم أساسي جيد لفائدة شريحة اجتماعية لم تسعفها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لولوج المدرسة أو الاستمرار فيها، بهدف تمكينها من إعادة الاندماج في مسار تعليمي أو تكويني نظامي؛

• **البُعد الاجتماعي :** الرفع من المؤشرات الاجتماعية وتحقيق الارتقاء الاجتماعي والحفاظ على التماسك الاجتماعي، ومن ثم الاستفادة المتكافئة من الفرص والفوائد التنموية؛

• **البُعد السياسي :** اندراج الموضوع ضمن أهداف المشروع المجتمعي الديمقراطي الذي يضع الدستور مقوماته، ويُحفز جميع المواطنين (ات) على المشاركة الواعية في إنجاحه؛

• **البُعد القيمي والإنساني :** الرفع من قدرات تملك قيم المواطنة والسلوك المدني والمساواة واحترام حقوق الإنسان، وإعمال التوازن بين التمتع بالحق والالتزام بالواجب؛

• **البُعد التنموي** الذي يجعل تعميم تربية جيدة في صلب هذا المشروع المجتمعي، اعتبارا للأدوار التي على التربية والتعليم النهوض بها في تحقيق أهداف التنمية البشرية والمستدامة التي يأتي الارتقاء بالإمكان البشري على رأس دعاماتها المؤسِّسة؛

• **البعد الاقتصادي،** المتمثل في كون تمكين المنظومة التربوية من الوسائل المالية لاضطلاعها الأمثل بمهامها في التعميم الشامل للتعليم، وفي ضمان مواصلة التمدرس إلى أقصى حد ممكن، هو أقل تكلفة من حجم الإنفاق الذي يقتضيه التصدي لظواهر التكرار والهدر والانقطاع الدراسي، وأكثر اقتصادا من تحمل تكاليف برامج موازية للتمدرس النظامي.

في ضوء ما سبق، ينتظم التقرير، علاوة على التقديم، وفق جزأين: جزء أول، يقدم وقفةً تشخيصية لواقع برامج التربية غير النظامية بالمغرب، وجزء ثاني، يعرض بعض التوصيات والمقترحات، يُقدّر المجلس أن من شأنها جعل هذه البرامج أكثر نجاعة وسرعة وينتهي التقرير بخلاصات وتوصيات ختامية.

الجزء الأول: وقفة تشخيصية

أ- تعميم التعليم بالمغرب، مخاض عسير

مشكلة تعميم التعليم وقفت عليها عدة تقارير متواترة، نبهت إلى هذه الإشكالية وإلى تبعاتها، ودعت إلى الانكباب على معالجتها، ولاسيما منذ بدايات تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وفي مقدمة هذه التقارير:

- تقرير «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025» لسنة 2006؛
- تقرير المجلس الأعلى للتعليم حول «حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها» لسنة 2008؛
- التقرير التحليلي حول تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات، لسنة 2014؛

يمكن أن نستنتج أن منحى تعميم التعليم ببلادنا، وإن عرف تقدما كميا منذ تطبيق الميثاق، إلا أن المنظومة التربوية ما فتئت تجد صعوبات في الاحتفاظ بالتلاميذ (ات) بصفوف الدراسة؛ مما يبرز محدودية قدرة المدرسة على ضمان تعميم نظامي شامل وناجع.

ب- الهدر المدرسي، اختلال مزمن للتعليم النظامي

من المتعارف عليه دوليا أن الهدر المدرسي (أو التسرب المدرسي) يحيل إلى حالات التوقف عن مواصلة الدراسة وعدم إكمال المتعلم لدراسته ومغادرته مقاعد المدرسة نهائيا دون الحصول على أية شهادة، ودون تأهيل دراسي أو تكويني.

تتنوع عوامل الهدر المدرسي بين عوامل تتعلق بهشاشة المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمتعلم، وعوامل تتصل بالمنظومة التربوية وبالبيئة المدرسية نفسها.

مما يجعل تكلفة الهدر المدرسي مرتفعة، والمثال على ذلك، أنه في سنة 2011 شكلت نسبة الهدر المالي جراء استمرار الهدر المدرسي أزيد من 10% من ميزانية التسيير الإجمالية لقطاع التربية الوطنية، تنضاف إليها الجهود المبذولة لتمويل برنامج الفرصة الثانية الذي بلغ سنة 2012 أكثر من 51 مليون درهم. بذلك، بلغت التكلفة المالية جراء الهدر المدرسي بالابتدائي والإعدادي، أزيد من مليارين و461 مليون درهم سنة 2011، مقابل مليارين و448 مليون درهم سنة 2009.

في نفس الاتجاه، لفتت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 الانتباه إلى أن الإنصاف في الولوج والتعميم والجودة تعترضه العديد من الصعوبات في التعليم الأولي، الذي تؤثر محدودية تغطيته بشكل سلبي على الإنصاف وتكافؤ الفرص، ثم في التعليمين الابتدائي والإعدادي، اللذين تستنزفهما ظواهر الانقطاع والمغادرة المبكرة والتكرار، التي تسبب في مجموعها الهدرَ المدرسي.

كما صنفت هذه الرؤية استمرار الهدر المدرسي والمهني والجامعي ضمن التجليات الكبرى لمحدودية المردودية الداخلية للمدرسة.

ج- نشأة وتواصل برامج التربية غير النظامية المتعلقة بالاستدراك وإعادة التمدرس والإدماج، أحد التجليات الناجمة عن قصور مجهود تعميم التعليم واستمرار الهدر -

وُضعت برامج التربية غير النظامية ببلادنا منذ سنة 1997، بهدف إيجاد حلول بديلة لما يناهز مليونين من الطفلات والأطفال الموجودين خارج المدرسة خلال موسم انطلاق هذه البرامج (1997-1998). وقد شكل وضع هذه البرامج في حد ذاته مؤشرا واضحا عن قصور المدرسة النظامية المغربية عن رفع تحدي تعميم التعليم، وتمكين المتعلمين (ات) من استيفاء مرحلة التعليم الالزامي على الأقل.

تكريسا لهذا الاختيار الاستدراكي، أُحدِثت، في نفس السنة، مديرية للتربية غير النظامية ضمن هياكل وزارة التربية الوطنية، للقيام بإعداد وتنفيذ برامج التربية والتعليم لفائدة الطفلات والأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة من الفئة العمرية 8-15 سنة على الخصوص، بمن فيهم أبناء المهاجرين المقيمين بالمغرب ممن هم في نفس وضعية الفئة المستهدفة بهذه البرامج؛ ووضع وتنفيذ خطط وبرامج ملائمة للحد من الانقطاع المدرسي.

تعتمد مديرية التربية غير النظامية في استدراك تعليم الطفلات والأطفال من أجل إعادة إدماجهم في التعليم والتكوين النظاميين آليتين: مدرسة الفرصة الثانية، وسلك الاستدراك.

د- مكتسبات في مواجهة صعوبات وتحديات

تهمّ هذه المكتسبات على الخصوص، تطور أعداد المستفيدين(ات) من برنامج التمدرس الاستدراكي، والفرصة الثانية، وإعادة الإدماج من 35855 سنة 1999/1998 إلى 67216 سنة 2015-2016، وتطور عدد الطفلات والأطفال المدمجين في التعليم النظامي وفي التكوين المهني من 1670 سنة 1999/1998 (بنسبة 5%) إلى ما يقارب 10440 سنة 2015/2014 (بنسبة 34%).

كما تهمُّ تزايد المتدخلين الميدانيين، ولاسيما جمعيات المجتمع المدني، وعدد المنشطين في مجال تأطير برامج التربية غير النظامية. غير أن هذا التطور العددي يخفي وراءه، أولا التقلص الواضح في نسبة التأطير قياسا إلى عدد التلاميذ، من 2% سنة 1998-1999 إلى 1,6% سنة 2015-2016، وثانيا، إشكالية تتعلق باستيفاء القدرات والكفايات الضرورية والملائمة لهذه المهمة التربوية والبيداغوجية ذات الخصوصية.

تتعلق هذه المكتسبات أيضا، بتطور العدة التربوية المنهاجية والبيداغوجية، وتنوع الفضاءات المستقبلة: المدارس العمومية (55%)؛ مقرات الجمعيات (13%)؛ منازل (8%)؛ مساجد (4%)؛ مراكز حماية الطفولة (3%)؛ دور الشباب (2%)؛ مقرات جماعية (0,7%)؛ مقرات مختلفة (11%)، وارتفاع حجم التمويلات السنوية بشكل ملموس من 20 مليون و500 ألف درهم سنة 2001، إلى ما يقارب 56 مليون و850 ألف درهم سنة 2016، مع العلم أن نسبة مهمة من التمويلات المخصصة لهذه البرامج مصدرها الدعم المالي الوارد من التعاون الدولي.

تصطدم هذه المكتسبات بالكثير من الصعوبات والتحديات، في مقدمتها:

- نقص المعطيات الإحصائية وتباينها في كثير من الأحيان خصوصا منها ما يتعلق بأعداد الطفلات والأطفال المستهدفين، سواء من الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قط، أو من أولئك الذين انقطعوا عن الدراسة، والذين بلغ عددهم ما يناهز 650 ألف (الفئة العمرية 6-15 سنة) حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (المندوبية السامية للتخطيط)، تشكل الإناث ضمنهم ما يقارب 59%، وأطفال وطفلات الوسط القروي ما يناهز 75%، أما الأطفال والطفلات المشغّلون في مختلف الأعمال فبلغت نسبتهم 17%. أما وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني فإنها تقدّر عدد الأطفال (ات) من الفئة العمرية 8-15 سنة الموجودين خارج المدرسة حاليا في حوالي 700 ألف؛
- ضعف الطلب والإقبال ومحدودية استقطاب الفئات المعنية من قبل هذه البرامج التي غالبا ما تفتقر أيضا لحسن الاستهداف ودقته؛
- محدودية المكتسبات الدراسية بالنسبة للمستفيدين(ات) من هذه البرامج، وضعف معدلات إدماجهم في التعليم النظامي والتكوين المهني التي لا تتعدى 35% من المسجلين رغم تطور هذا المعدل الذي لم يكن يتعدى 10% بالنسبة للفترة 1998-2008؛ مما يدل على نوع من الارتهان في حلقة غير مجدية للتصدي للهدر، لأنها تعيد إنتاجه من جديد؛
- العمل في فضاءات غالبا ما تكون غير ملائمة، واعتماد تأطير أهمّ سماته ضعف التكوين وعدم الاستقرار في ارتباط بتنفيذ البرامج، مع توظيف مناهج وأنظمة للامتحان والتقييم تظل محط مساءلة من حيث الملاءمة والنجاعة؛
- هشاشة الممرات والجسور بين التربية غير النظامية والتعليم النظامي والتكوين المهني، وعدم وضوح معاييرها وآلياتها؛
- نهج تدبير متردد لهذه البرامج منذ وضعها إلى اليوم بمتدخلين متعددين، وبتنسيق محدود وموسمي بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي والمحلي، مما يؤشر على هشاشة في حكامة هذه البرامج، التي غالبا ما يُنظر إليها وكأنها عبء إضافي، والتي تتسم أيضا بعدم وضوح المسؤوليات وتداخلها؛
- تمويلات بمصادر غير قارة وغير مستديمة، ولا تسمح بالتحقيق الشامل والفعال للأهداف والنتائج المتوخاة، من الأمثلة على ذلك التكلفة الفردية السنوية الحالية المخصصة للمستفيد من برمج التربية غير النظامية التي لا تتجاوز 1000 درهم، وهي تكلفة ضعيفة مقارنة بمتطلبات هذا النوع من التربية، ومقارنة أيضا بما هو معمول به في التعليم الأولي (3375 درهم)، والابتدائي (7552 درهم)، والإعدادي (8469 درهم)، والتأهيلي (12317 درهم).

النتيجة، هي أن هذه البرامج تتسم بمردودية داخلية وخارجية متدنية، كما أنها أضحت تتحول بالتدريج إلى قطاع مواز للمدرسة النظامية، يتسع ويحقق تضخما مُطّردا، وينتقل، على نحو تصاعدي، من موقع برامج مؤقتة استدراكية إلى شبه منظومة قائمة على هامش المدرسة النظامية.

الجزء الثاني: من أجل نفَس أقوى وأكثر نجاعة لاستيفاء مهام التربية غير النظامية في أفق سنة 2025

- اعتبار ا لكون الإعمال التام للحق في التربية والتكوين تحديا وازنا على المدرسة المغربية رفعه دون تأخير؛

- واستناد إلى أحكام دستور المملكة التي تنص على واجب الدولة في ضمان حق المواطنات والمواطنين في التربية والتكوين، في انسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المغرب؛

- وتماشيا مع ما تضمنته الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من رافعات أساسية للتغيير، تتمثل رهاناتها الكبرى في ترسيخ مدرسة الإنصاف، والجودة للجميع، والارتقاء الفردي والمجتمعي؛

- واعتبارا لكون التربية والتعليم، وخصوصا، في المراحل الأولى من حياة الطفل(ة) تقع ضمن مسؤولية الدولة أولا ثم الأسر؛ مما يملي ضرورة إيلاء عناية قصوى لشريحة مهمة من الأطفال واليافعين، فتيات وفتيان، المتواجدين خارج المنظومة التربوية، وذلك باعتماد برامج استدراكية مؤقتة يكون هدفها إعادة إدماجهم في المدرسة النظامية أو تأهيلهم للحياة المهنية؛ فإن المجلس يؤكد جازما على أن الفضاء الطبيعي للتعلم والتكوين هو المدرسة النظامية، ومن ثم يشدد على ضرورة التعاطي مع برامج التربية غير النظامية باعتبارها:

  - ذات مهمة استثنائية ومؤقتة ومحدودة في الزمن؛
  - تعالج اختلالا راكمته المدرسة النظامية منذ عدة سنوات، يتعلق بحالات عدم التمدرس، والهدر والانقطاع عن الدراسة، من خلال تحقيق الاستدراك المتوخى بالنجاعة اللازمة على كل المستويات، في اتجاه تمكين جميع الفتيات والفتيان، ولاسيما الفئة العمرية 8-15 سنة، الموجودين خارج المدرسة من مقعد بيداغوجي في التعليم والتكوين النظاميين.

لبلوغ هذه الغاية، يقترح المجلس مداخل العمل التالية:

المدخل الأول: إدراج برامج التربية غير النظامية ضمن المهام الأساسية للمدرسة النظامية وفق حكامة ناجعة لتدبيرها:

وضعُ تنفيذِ هذه البرامج في صميم مسؤولية فضاءات المدرسة النظامية إلى حين إتمام مهامها الاستدراكية والإدماجية، ونهج حكامة ناجعة لبرامج التربية غير النظامية تأخذ في الاعتبار الطبيعة المؤقتة لهذه البرامج، تقوم على التنسيق بين مختلف المتدخلين والانسجام في الأهداف، والشراكة في التمويل والإنجاز، وتدبير القرب، وإرساء جسور وروابط إدماجية واضحة ومعلَنة بين التعليم النظامي وبين برامج التربية غير النظامية، وتدقيق العلاقة بين التربية غير النظامية وبين منظومة التكوين المهني، وإدراج قضايا ومتطلبات التربية غير النظامية ضمن مشروع المؤسسة.

المدخل الثاني: تجديد الأهداف ومقاربة الاستهداف

- وضع برنامج عمل يتم تطبيق أهدافه كما يلي:

- إنجاز إحصاء شامل للطفلات والأطفال المعنيين بالاستدراك والإدماج، خصوصا أولئك غير المتمدرسين أو في وضعية إعاقة أو وضعيات صعبة أو خاصة بمن فيهم أبناء المهاجرين بالمغرب...،
- استكمال استدراك تمدرس جميع الطفلات والأطفال الموجودين خارج المدرسة، وذلك خلال مدة أقصاها سنة 2025، على أساس الشروع في التدابير التحضيرية لإنجاز هذه الأهداف ابتداء من الموسم الدراسي 2017-2018؛
- إحداث آلية مؤسساتية لليقظة والرصد والمواكبة والتتبع والدعم، تكون مسؤوليتها اتخاذ التدابير اللازمة لتحصين المدرسة النظامية من الهدر والانقطاع والفشل الدراسي؛
- استقبال الأطفال (ات) المعنيين داخل المدارس النظامية أساسا، ومعاملتهم وفق الأنظمة الداخلية لهذه المدارس، اعتبارا لكونه يمثل أول خطوة إيجابية في سيرورة إدماجهم النفسي والتربوي.

المدخل الثالث: ملاءمة الهندسة البيداغوجية وتقوية التأطير

- بذل مجهود في اتجاه تمكين تلميذات وتلاميذ التربية غير النظامية من الاستفادة من نفس مقومات النموذج البيداغوجي المتضمَّن في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ولاسيما الهندسة اللغوية الجديدة؛
- استثمار الكفاءات من مُدرّسي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي، وتشجيعهم على الاضطلاع بمهمة تأطير برامج الاستدراك، مقابل حوافز مادية مناسبة، وتكوين تكميلي وظيفي؛
- وضع برامج تكوينية لفائدة مؤطري برامج التربية غير النظامية التابعين للجمعيات، قصد تمكينهم من الكفايات اللازمة لأداء مهامهم، ومن ثم توفير شبكة من الأطر المؤهَّلة للقيام بهذه المهمة.

المدخل الرابع: تطوير نظام التقييم البيداغوجي في اتجاه الاعتراف بالمكتسبات المؤهلة لإعادة الإدماج

- تطوير نظام التقييم البيداغوجي والامتحانات، والعمل بآلية التتبع والتوجيه المنتظم، في اتجاه الاعتراف بالمكتسبات المؤهلة لإعادة الإدماج في كل مستوى دراسي أو تكويني نظامي مستقبل.

المدخل الخامس: تعزيز الشراكة المؤسساتية القائمة على التعاقد، من أجل انخراط أكثر نجاعة

- نهج مقاربة جديدة للشراكة مع الجمعيات والمؤسسات لعاملة في برامج التربية غير النظامية وتدقيق أدوارها، في اتجاه جعلها شاملة لمختلف متطلبات هذه البرامج بما في ذلك الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها، ومبنية على النتائج وخاضعة لتقييم منتظم؛
- إرساء شراكة تعاقدية مع جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، قصد تيسير إسهامها في هذه البرامج، وعلى الخصوص من حيث: تقوية التواصل مع

الأسر المعنية والإدارة التربوية؛ المشاركة في مهام اليقظة ورصد ومواكبة وتتبع ودعم تلاميذ المدرسة النظامية المهددين بخطر الانقطاع؛ دعم الأنشطة المختلفة لفائدة التلاميذ؛ المواكبة الاجتماعية...؛

- السهر على الانخراط الفعلي للجماعات الترابية (مجالس الجهات، المجالس الإقليمية، الجماعات المحلية)، سواء من خلال مبادرات ذاتية، أو بشراكة لامركزية مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية للتربية الوطنية والتكوين المهني، قصد دعم جهود التربية غير النظامية، سواء بالنسبة لإنجاز الإحصاء الشامل للطفلات والأطفال المعنيين، أو بالنسبة لتقريب برامج التربية غير النظامية من المناطق النائية وصعبة الولوج، ومن ثم جعل الانشغال بهذا الورش جزءً من مخططات التنمية الترابية؛
- إرساء نموذج نوعي للشراكة مع مؤسسات التعليم والتكوين الخاصَّين من أجل تشجيع إسهامهما في جهود التربية غير النظامية، وفي إدماج جزء من تلاميذهما في مؤسساته طبقا لمبدأي التضامن الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؛
- إقامة نموذج للشراكة التعاقدية مع النسيج الاقتصادي وتمثيلياته المهنية والاجتماعية، قصد إشراك المقاولات في تكوين اليافعين ذوي التوجيه المهني من بين تلاميذ (ات) التربية غير النظامية، قصد الإسهام، عبر التدريب الميداني، في إعدادهم للحياة المهنية.

المدخل السادس: الرفع من التمويل واستكشاف سبل جديدة لتنويع مصادره

- رصد الاعتماد المالي السنوي الكافي ضمن الميزانية المخصصة لهذه البرامج، والعمل على تنويع مصادره وفق ما أوصت به الرؤية الاستراتيجية ولاسيما تقوية التعاون الدولي في هذا الصدد، على نحو يراعي البلوغ التام للأهداف الجديدة المقترحة في هذا التقرير، في المدى الزمني المحدد لها (أفق 2025)؛
- تقريب التكلفة الفردية السنوية للمستفيدين من هذه البرامج من السقف المعياري المعمول به في التعليم الإلزامي، مع ضرورة التحديد الدقيق لمكونات هذه التكلفة حتى يتسنى تقييم نتائجها على النحو الأمثل.

مع الإشارة إلى أن التمويل المقصود يتعلق بضمان التغطية اللازمة لتكاليف الوظيفة الاستدراكية والإدماجية المؤقتة لهذه البرامج، وتسهيل إتمامها لهذه المهمة في الأجل المذكور، وليس لإدامتها.

المدخل السابع: إرساء نظام قار لتتبع وتقييم برامج التربية غير النظامية ونتائجها

- إرساء نظام ناجع للتتبع اليقظ والتقييم المنتظم بمؤشرات تنسجم مع الضوابط المعمول بها في التعليم النظامي خلال المدى الزمني المؤقت لهذه البرامج، مع تكييفها مع خصوصيات وحاجيات هذه البرامج، ومع متطلبات تتبع التلاميذ (ات) المعنيين من حيث التعلم والتكوين وأنظمة الامتحان ومآلات المستفيدين (ات)...، وإدماجها في المنظومة المعلوماتية للقطاع الحكومي الوصي؛
- إدراج المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الحصيلة السنوية لهذه البرامج ونتائجها ضمن المهمة التقييمية التي تضطلع بها الهيئة الوطنية للتقييم لديه؛

- تضمين نتائج هذا التقييم في تقرير سنوي يمكّن من الوقوف على الأشواط المقطوعة، ومن تجاوز الصعوبات والتعثرات لضمان حسن تنفيذ برامج التربية غير النظامية وفق أهدافها، وفي المدى الزمني المخصص لها.

خلاصات وتوصيات ختامية

يجدد المجلس التأكيد على أن برامج التربية غير النظامية باعتبارها برامج استدراكية:

- تقع في صلب مسؤولية الدولة وبالدرجة الأولى القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، ثم الأسر؛
- يتعين التعاطي معها بمثابة مكون من مكونات المنظومة إلى حين إتمام مهامها المؤقتة، الاستدراكية والإدماجية، ولا يمكن أن تكون برنامجا ثانويا، أو على هامش التربية النظامية، بل أولوية قصوى.

يرى المجلس، لبلوغ ذلك، ضرورة وضعها ضمن التدابير والمشاريع ذات الأسبقية في المراحل الأولى لتطبيق الإصلاح التربوي المتضمن في الرؤية الاستراتيجية.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP 6535, Rabat - instituts

Tél : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma